

ثانياً : التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية

(المحتويات)

- الكويت ومنظمة التجارة العالمية والبرلمانات (مقدمة تعريفية).
- مجمل الأفكار والإسهامات البرلمانية الكويتية في موضوع التجارة الدولية .
- نماذج من الإسهامات والوثائق البرلمانية الكويتية المقدمة إلى المنتديات الدولية في قضايا التجارة الدولية .

ثانياً : التجارة والتبادل بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية (W.T.O)

• الكويت ومنظمة التجارة العالمية والبرلمانات (مقدمة تعريفية)

بدأت منظمة التجارة العالمية (W.T.O) أعمالها في الأول من يناير 1995 من حيث انتهت جولة مفاوضات أوراجواي التي عقدت آخر اجتماعاتها في مراكش المغرب في إبريل 1994 في إطار الاتفاقيات العامة للتعريفات والتجارة (GATT)

والكويت واحدة من الدول المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية ، كما كانت أيضاً من أوائل الدول العربية التي انضمت إلى اتفاقية الجات في 1964/4/15 .

ومنظمة التجارة العالمية - التي تعد الراعي الرسمي لمفاوضات تحرير التجارة الدولية في السلع المصنوعة والزراعية إضافة إلى قيامها بتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء - قد اتسعت لتشمل أكثر من 90% من دول العالم . فقد بلغ عدد الدول الأعضاء فيها حتى يونيو 2004م (148 دولة) تشمل كافة الدول الصناعية المتقدمة مضافاً إليها حوالي (115) دولة نامية (من أصل 152 دولة نامية) وتظل (25) دولة نامية في طابور الانتظار بعد تقديمها لطلبات الانضمام للمنظمة ومنها المملكة العربية السعودية (التي على وشك الانضمام بنهاية العام الحالي 2005) والسودان واليمن وليبيا والجزائر . وبقبول السعودية بمنظمة التجارة العالمية تكون كل دول مجلس التعاون الخليجي أعضاء في هذا الكيان الدولي ، مما يخدم أهدافها في التنسيق بينها وبين العالم الخارجي في المسائل التجارية والتبادل (1) .

ويعتبر إنشاء منظمة التجارة العالمية (W.T.O.) في العام 1995م بمثابة استكمال للنظام الاقتصادي العالمي الذي نجح في أعقاب الحرب العالمية الثانية في إنشاء كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (مؤتمر بریتون وودز 1947م) فالأول يهتم بالمسائل المالية والتنمية الدولية ، والثاني يهتم بالسيولة الدولية ومساعدة الدول الأعضاء على تسوية العجز المؤقت في موازين مدفوعاتها . أما منظمة التجارة العالمية فتهتم بإزالة القيود بأشكالها عن التجارة بين الدول الأعضاء ، وتسوية المنازعات التجارية فيما بينها ، وحماية حقوق الدولة

العضو بقدر التزامها بتنفيذ الاتفاقيات الموقعة عليها ومن آثار العضوية ما يلي (1):

- 1- تطبيق حق الدولة الأولى بالرعاية ، أي حصول الدولة على كل المزايا التجارية التي تمنحها دولة عضو لأي دولة أخرى داخل المنظمة .
- 2- حق الدولة العضو في إنفاذ السلع والخدمات الوطنية إلى أسواق الدول الأخرى وفي هذا توسيع لنطاق السوق أمام المنتجات الوطنية .
- 3- تكفل عضوية المنظمة الإطلاع على السياسات التجارية للدول الأخرى وما تتضمنه من إجراءات من شأنها التأثير على التبادل التجاري مع العالم الخارجي .
- 4- حق المشاركة في المفاوضات المتعلقة بمجالات التجارة في السلع الصناعية والزراعية والخدمات بهدف حماية المصالح التجارية وصياغة القرارات الجديدة التي تهم الدولة العضو .

● دور البرلمانات في علاقتها بمنظمة التجارة العالمية :

وإذا تساءلنا عن ماهية علاقة البرلمانات بمنظمة التجارة العالمية ؟ وما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه البرلمانات من أجل تحقيق مصالح شعوبها وحماية الاقتصاديات القومية من مخاطر العولة وتفادي الآثار التي قد يكون بعضها سلبي لتنفيذ بنود اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ؟ فالإجابة هي :

أن العلاقة مباشرة وقوية بين البرلمانات ومنظمة التجارة العالمية . فإذا علمنا أن للبرلمانات دورين رئيسيين هما : التشريع ، والرقابة على الأداء الحكومي ، لتبين لنا حجم المسؤولية التي تقع على البرلمانات في إرساء قواعد وأنظمة للتجارة المتعددة الأطراف تتصف بكونها : منصفة وعادلة وحررة . . . (وقد كان هذا بالفعل عنوان المؤتمر الذي عقده الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف - سويسرا من 8 - 9 يونيو 2001م) .

ولمزيد من التوضيح نقول أن منظمة التجارة العالمية ليست سوى منظومة متعددة الأطراف تستند على مجموعة من القوانين ذات الطابع التجاري الدولي

إضافة إلى كونها ملتقى لتسوية النزاعات استناداً إلى ما تصدره ويصدق عليه أعضاؤها من قوانين ولوائح وقرارات . وتحتاج تلك القوانين الدولية إلى ترجمتها لقوانين وأنظمة اقتصادية وتجارية ومالية وطنية . وعليه فإن المشاركين يرغبون بالضرورة بتبادل وجهات النظر حول القضايا المطروحة حول التجارة في المنتجات الزراعية والصناعية أو الخدمات ، لاسيما وقد تداخلت التكتلات والاتحادات الجمركية الإقليمية مع العولمة في إطار واحد الآن وتحت مظلة واحدة هي منظمة التجارة العالمية (1) .

وعلى الجانب الآخر فإن اشتراك البرلمانين في تلك المفاوضات والمناقشات يفسح المجال للمحاسبة الواعية للحكومات . ويعتبر هذا الدور حاسماً بالنسبة لأي برلمان حتى يكون ممثلاً حقيقياً لمصالح مواطنيه في القضايا الدولية ذات الانعكاسات القوية على الاقتصاد الوطني وخاصة في مجال التجارة .

وأخيراً . . . يلعب تضارب المصالح بين المنتجين والمستهلكين في دول تتراوح بين الغنى والتقدم والفقر والتخلف ، دوراً آخر يضيفي بعداً جديداً على العمل البرلماني إذ يسعى البرلمانيون غالباً إلى تكوين رأي جماعي لتعزيز قيم العدالة والإنصاف لنظام التجارة العالمي المتجه بسرعة نحو الحرية والانفتاح . فعين البرلمانين (على مكاسب العولمة وآثارها على العمالة الوطنية ودورها في رفع مستويات معيشة الشعوب) ساهرة وجهودهم تتحدد من خلال الدورين الرئيسيين لهم وهما : التشريع والرقابة .

ومن هنا أصبح لزاماً على البرلمانين في كافة دول العالم أن يؤسسوا بينهم حواراً وطنياً عابراً للقوميات وأن يحرصوا على استمرار هذا الحوار الدبلوماسي البرلماني بشكل مستمر وفعال بما يكفل تشكيل الرأي العام العالمي ، وبما يسهم بفعالية أكثر في تحديد مضامين الاتفاقيات الدولية الجديدة (1) .

● مجمل الأفكار والإسهامات البرلمانية الكويتية في موضوع: التبادل ومنظمة التجارة العالمية

ربما كانت الكويت دولة صغيرة في الحجم الاقتصادي ، لكنها عبرت عن ديمقراطية برلمانية أصيلة في المحافل الدولية ، وتركت بفكرها التنموي بصمات وعلامات . وسوف نوجز فيما يلي مجمل أبرز الأفكار الحاكمة للتوجهات البرلمانية في الشأن التجاري العالمي والتي يمكن بلورتها في الآتي :

1 - أن البرلمان الكويتي يعي أن قرارات منظمة التجارة العالمية ذات تأثير حيوي في مصالح الملايين من البشر بمالها من انعكاسات سلبية وإيجابية على حياتهم (2) .

2 - أنه يقدر أن نظام العمل داخل منظمة التجارة العالمية ربما لا يحتاج إلى تغييرات جذرية ، لكنه بالتأكيد يحتاج إلى المزيد من التطوير (2) .

3 - أنه يدرك أهمية التعامل مع القضايا الجوهرية التي تتجاوز تأثيراتها السياسة التجارية في معناها الضيق لتشمل علاقة التجارة بالبيئة ، وعلاقتها بالتنمية ، وعلاقتها بالتوزيع العادل لمكاسبها ، وأيضاً علاقتها بحقوق العمالة (2)

4 - أظهرت التقارير عدداً من السلبيات التي تعاني منها البلدان النامية بسبب الدعم المالي الذي تقدمه سنوياً البلدان الصناعية والمتقدمة لمنتجاتها من المزارعين (311 مليار دولار) والذي يزيد بنحو ست مرات عن إجمالي المعونات الرسمية التي تتلقاها البلدان النامية (50 مليار دولار) ، مما يعيق قدرة المزارعين في الدول الفقيرة على تصريف منتجاتهم حيث السوق غير تنافسية والأسعار تقل عن تكلفة الإنتاج الحقيقية ، والدخل القومي المعتمد على صادراتهم من المواد الأولية ينخفض ويتدهور . كما أن تجارة الخدمات لا زالت في غير صالح البلدان النامية ، أما اتفاقية الـ TRIPS فهي تحول دون قيام الفقراء بإنتاج الكثير من الأدوية المحتكرة محلياً . . . كل هذه المصاعب يرصدها المراقب بالرغم من أن الدول النامية داخل منظمة التجارة العالمية (WTO) تشكل أغلبية مطلقة (100 دولة نامية من أصل 148 دولة عضو بالمنظمة) (3) .

5 - أنه يلاحظ بأسف أن البلدان النامية قد تعرضت - في معظمها - لغبن في جولات التفاوض للتوصل إلى الاتفاقيات متعددة الأطراف في التجارة الدولية بسبب عدم دراستها للكثير من جوانب الموضوعات محل التفاوض ، ولضعف إمكاناتها الفنية والمادية . وقد أفضى ذلك كله إلى انخفاض مستوى مشاركتها في عملية اتخاذ القرارات . ويزيد من الأمر سوءاً أنه - في عصر العولمة - لا يمكن للترتيبات الثنائية أو الإقليمية أن تحل بدلاً عن الاتفاقيات متعددة الأطراف (2) .

6 - أن البرلمان الكويتي يستشعر - وللأسباب السابقة - أن قرارات وبرامج منظمة التجارة العالمية تبدو منحازة لمصالح الدول المتقدمة والأقوى اقتصادياً وأن عدم ديمقراطية وضعف شفافية الأداء والمعلومات في المنظمة يعتبران عقبة أمام توسيع استفادة دول العالم الثالث من جهود المنظمة لتحرير التجارة . وأن عدم الربط بين التجارة والتنمية وحقوق العمال ومستويات المعيشة في البلدان النامية جعل هذه الأخيرة لا تستفيد كالدول المتقدمة من جهود تحرير التجارة (4)

7 - أنه يؤكد أن للبرلمانيين - في ظل العولمة - دور هام في تحسين السياسات العامة في بلدانهم ، ليس فقط بالتعرف على لوائح المؤسسات الدولية والاتفاقيات متعددة الأطراف القوانين المنبثقة عنها ، بل أيضاً ببذل المزيد من الجهد لتصحيح المفاهيم الخاطئة وتشكيل الوعي العام ودعمه بالمعلومات الصحيحة (2) .

8 - يتمنى البرلمانون الكويتيون على منظمة التجارة العالمية توفير أكبر قدر من الشفافية الداخلية على أنشطتها من خلال :

- أ - إشراك الدول النامية في مناقشات اتفاقياتها وفي عملية اتخاذ القرارات الأمر الذي يستلزم وضع البرامج الكافية لتنمية الموارد البشرية ورفع كفاءة ممثلي هذه الدول داخل المنظمة .
- ب - منح " صفة مراقب " للمنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة
- ج - إجراء المشاورات في اجتماعات علنية ومعلنة وبدعوة مسبقة بحضور جميع الأعضاء .
- د - التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وتبادل المشورات والأفكار معها (2) .
- هـ - تعزيز استخدامات موقع المنظمة على شبكة الإنترنت .

9- يناشد البرلمان الكويتي الدول المتقدمة الأعضاء في منظمة التجارة العالمية زيادة مساهماتها التطوعية لتمويل المساعدات الفنية لباقي الدول الأعضاء .

10- يدعو الدول الدائنة والبنوك والمؤسسات المالية متعددة الأطراف إلى الاستمرار في جهودها في نطاقها الخاص لمعالجة مشاكل الديون التجارية لأقل البلدان نمواً ، والاستجابة لطلبات الاستمرار في تحريك المصادر والموارد نحو سداد ديونها لمؤسسة التنمية الدولي (2) .

11- يوصي بتعزيز الروابط بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة التجارة العالمية والمؤسسات المالية متعددة الأطراف للتأكد من فهم البرلمانين الصحيح للمفاهيم والقرارات الصادرة عنها ، ومتابعة تنفيذ هذه القرارات على المستويات المحلية (2) .

12- يحث الحكومات أن تبذل ما في وسعها للتأكد من أن المفاوضات حول المزيد من تحرير التجارة - في السلعة الزراعية خاصة - تكون مبنية على أسس عامة وأن تكون حيادية ، ولها نتائج واقعية ملموسة (2) .

13- يحث الحكومات على التعاون من أجل اتخاذ كافة الإجراءات ضد الأفراد والشركات المتورطين في التجارة غير المشروعة عبر الحدود ، وعمليات تحويل الأموال بغرض غسلها ، وممارسات إغراق الأسواق بالسلع (2) .

14- يدعو الدول المتقدمة إلى المزيد من فتح أسواقها أمام منتجات الدول النامية (5) ، وأن تحجم عن الإجراءات الحمائية لمنتجاتها الوطنية أو وضع القيود المصطنعة غير الجمركية ، أو المبالغية في رفع قضايا الإغراق ، والدعم ضد صادرات الدول النامية إليها (6) .

15- يطالب الدول الغنية بإلغاء الرسوم والحصص المفروضة على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس الجاهزة التي تصدرها البلدان النامية ، وبالتوقف عن الدعم الذي تقدمه لمزارعيها حتى تتحقق المنافسة في السوق العالمية على أسس من العدالة والشفافية والإنصاف (7) .

الهوامش

- (1) أنظر: د. رمزي سلامة: " حول قضايا " الجات " ومنظمة التجارة العالمية ، ودور مجلس الأمة الكويتي في مواجهة العولمة " ، ورقة مقدمة إلى السيد / رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بالمجلس ، يوليو 2003م .
- (2) من مشروع قرار مقدم الشعبة البرلمانية الكويتية إلى المؤتمر الـ 107 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في مراكش - المغرب ، من 17 - 23 مارس 2002م ، حول موضوع : دور البرلمانات في تطوير السياسة العامة في عصر العولمة والمؤسسات متعددة الأطراف واتفاقيات التجارة الدولية " .
- (3) من كلمة الوفد البرلماني الكويتي في الاجتماع الـ 110 للاتحاد البرلماني الدولي ، المنعقد في مكسيكو سيتي من 15 - 23 أبريل 2004م ، حول موضوع : " العمل على إيجاد بيئة عادلة للتجارة العالمية : قضايا التجارة في المنتجات الزراعية وإتاحة الأدوية الأساسية .
- (4) من كلمة الوفد البرلماني الكويتي في اللقاء البرلماني الدولي بمناسبة الاجتماع العاشر لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، المنعقد في بانكوك خلال الفترة من 10 - 11 فبراير 2000م .
- (5) تذكر التقارير المتخصصة أن متوسط الرسوم الجمركية التي تفرضها دول منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي على البضائع المصنعة المستوردة من البلدان النامية يزيد بأربعة أضعاف عن تلك المفروضة على البضائع المصنعة المستوردة من بلدان المنظمة .
- (6) جدير بالذكر أن الدول المتقدمة - والتي أسرفت في إقامة دعوى الدعم والإغراق ضد وارداتها من الدول النامية - حالت دون استفادة تلك الأخيرة من التخفيضات الجمركية التي أجرتها على بنود بعينها لا تستفيد منها صادرات البلدان النامية .
- (7) من كلمة الوفد البرلماني الكويتي إلى المؤتمر العام الخامس لجمعية برلمانات آسيا للسلام المنعقد في إسلام آباد - باكستان من 11/29 إلى 12/3/2004 ، حول موضوع : " دور البرلمانين الآسيويين في تعزيز التعاون في مجالات التنمية الاقتصادية .

● نماذج من الإسهامات والوثائق البرلمانية الكويتية
المقدمة إلى المنتديات الدولية في قضايا :

التبادل والتجارة العالمية :

(المحتويات)

1_ كلمة الوفد البرلماني الكويتي للمؤتمر الـ 109 للاتحاد
البرلماني الدولي المنعقد في جنيف . سويسرا في أكتوبر
2003م ، حول موضوع : " السلع العامة العالمية :
تحدي جديد للبرلمانات " .

2_ كلمة الوفد الكويتي للمؤتمر الـ 110 للاتحاد البرلماني
الدولي المنعقد في مكسيكو سيتي . المكسيك في إبريل 2004م
حول موضوع : " العمل على إيجاد بيئة عادلة للتجارة
العالمية : قضايا التجارة في المنتجات الزراعية وإتاحة
الأدوية الأساسية : "

1- كلمة الوفد البرلماني الكويتي
في الاجتماع الـ 109 للاتحاد البرلماني الدولي
المنعقد في جنيف. سويسرا من 1-3 أكتوبر 2003

حول موضوع :

السلع العامة العالمية : تحدي جديد للبرلمانات

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ، الأخوات والأخوة الزملاء ، ،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ، ،

لقد أتاح الاندماج الاقتصادي العالمي (العولمة Globalization) فرصاً كثيرة للناس وللحكومات معاً في التعامل مع الشأن الاقتصادي من خلال الأسواق الحرة فارتفعت دخول البعض وتدهورت مستويات المعيشة في الأجزاء الفقيرة من العالم وعلى حين تضخمت ثروات الأغنياء ازداد الفقراء تهميشاً وبعداً عن الاستفادة من فرص النمو العالمية ، ونشير هنا إلى أنه مع بداية العام 2000 بلغت ثروة أكبر 200 ملياردير في العالم ما مجموعه 1135 مليار دولار وهو ما يعادل ثمانية أمثال إجمالي الدخل القومي للـ 34 دولة الأقل نمواً في العالم ويمثلون 40% من سكان الكرة الأرضية .

وإذا كان إعلان الألفية الخاص بالأمم المتحدة The Millennium Declaration قد أدرج " المسئولية الجماعية " في دعم مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والعدالة على المستوى العالمي فإنه قد فرض علينا كبرلمانيين في الوقت نفسه تحديات في التعرف على دورنا المهم لتحديد الأولويات بين السلع العامة العالمية (GPG) وإيجاد السبل لتوفيرها للبشر جميعاً .

السيد الرئيس ، الأخوات والأخوة الزملاء ، ،

لقد أفاضت وأجادت لجنة صياغة التقرير المبدئي في شأن السلع العامة العالمية (والمقدمة من الزملاء في كل من كندا وتشيلي) حين حددت هذه المجالات في: 1- البيئة 2- الصحة 3- المعرفة 4- السلام والأمن 5- الحكم ، بل وقدمت الشروحات الوافية الكافية لتوضيح أهميتها على المستوى العالمي .

ونذكر هنا أن دور الحكومات في التعاون لتمويل هذه السلع العامة العالمية يعتبر امتداداً للمد الفكري الذي صاحب إعلان أن يكون القرن الواحد والعشرين هو قرن نشر الحريات على نطاق العالم ، حيث جميع الناس لهم الحق في سبع حريات هي :

- 1- التحرر من التمييز .
- 4- التحرر من الظلم .
- 2- التحرر من الفقر .
- 5- حرية التنمية الشخصية
- 3- التحرر من التهديدات للأمن الشخصي .
- 6- حرية المشاركة .
- 7- حرية العمل المنتج .

إن الغاية العامة لنشر الحريات السياسية والاقتصادية هي الحفاظ على التوازن المطلوب بين حقوق الإنسان والتنمية البشرية في آن واحد . إذ أنه كما للمواطنين الحق في عدم التعرض للتعذيب ، فإن لهم أيضاً الحق في ألا يموتوا جوعاً ، وأن يتوفر لهم المستوى المعيشي الحافظ للحد الأدنى من الكرامة ، والأطفال ينبغي أن يكونوا في المدرسة لا في ورش العمل أو الحقول أو الشوارع .

السيد الرئيس ، الأخوات والأخوة الزملاء ، ،

إن علينا إلتزام أكيد بالعمل على أن يكون لقيم العدالة والمساواة والحرية أفقها العالمي ، كما علينا إلتزام بالعمل على تمكين الصغار من حق المشاركة في اتخاذ القرارات عند وضع السياسات العالمية بشأن اختيار وتمويل الإنفاق على السلع

العامة العالمية (البيئة ، الصحة ، المعرفة ، السلام والأمن ، والحكم) .
وقد تبدو القوانين والقواعد الدولية في الأغلب عادلة ، إلا أن تطبيقها يعكس دائماً
أن المباريات في ميادين السياسة والاقتصاد تجري بين لاعبين عمالقة وآخرين
أقزام ، ، ، لذا - سيدي الرئيس - علينا أن نعمل على مشاركة الضعفاء والفقراء في
العالم في صنع القرارات حين يكون لهذه القرارات آثارها العالمية .

السيد الرئيس ، الأخوات والأخوة زملاء ، ، ،

إننا جميعاً نتطلع إلى اليوم الذي يتحقق في السلام والوثام بين دول العالم
وشعوبها في عالم تختفي فيه الحروب ، ويعم فيه الأمن والاستقرار ، وتستأصل
منه شأفة الفقر والجهل والمرض ، وتتحقق فيه مبادئ الإنسانية وقيمها ، وتستقر
فيه سلطة القانون وإرادة الدول المحبة للسلام .

وشكراً السيد الرئيس ، ، ، ،

2- كلمة الوفد البرلماني الكويتي

المقدمة إلى :

الاجتماع الـ 110 للاتحاد البرلماني الدولي

المنعقد في مكسيكو سيتي من 15 - 23 إبريل 2004

حول موضوع :

العمل على إيجاد بيئة عادلة للتجارة العالمية قضايا التجارة في المنتجات الزراعية و إتاحة الأدوية الأساسية

الأخوة الزملاء ، السيدات والسادة ، ،

مرّ عقد من الزمان منذ أنشئت منظمة التجارة العالمية في أعقاب جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف والتي اختتمت في مراكش في يناير 1994 ومنذ ذلك الوقت يمكننا القول أن تقدماً ملموساً قد تحقق نحو تحرير التجارة الدولية ، الأمر الذي صاحبه ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي العالمي .

والملفت للنظر أن معظم الإجراءات التي حررت التجارة سواء بين الشمال والشمال أو بين الشمال والجنوب لم تنجح في معالجة الفقر المنتشر في النصف

الجنوبي من الكرة الأرضية ، ذلك أن نمو التجارة لم يكن مربوطاً ببرامج التنمية المستدامة ، بل لم يكن نمواً عادلاً ، ولم يوزع ثمراته على الفقراء مثلما ينعم بأرباحه الأغنياء ، باختصار فإن معظم إجراءات تحرير التجارة قد أضرت بالفئات الفقيرة إن لم يكن قد زاد بعضها من حدة الفقر لدى الفقراء ، وأصبح خطر تهيمش البلدان الفقيرة حقيقة واقعة .

لقد نجح التقرير - الذي أعده في هذا الصدد الأخوة من المملكة المتحدة ومالي في إظهار مجموعة من السلبيات التي تعاني منها البلدان النامية في ظل الدعم المالي الذي تقدمه سنوياً البلدان الصناعية والمتقدمة لمنتجاتها من المزارعين

(311 مليار دولار) والذي يزيد بنحو ست مرات عن إجمالي المعونات الرسمية التي تتلقاها البلدان النامية (50 مليار دولار) ، مما يعيق قدرة المزارعين في الدول الفقيرة على تصريف منتجاتهم حيث السوق غير تنافسية والأسعار تقل عن تكلفة الإنتاج الحقيقية والدخل القومي المعتمد على صادراتهم من المواد الأولية ينخفض ويتدهور . كما أن تجارة الخدمات لا زالت في غير صالح البلدان النامية ، أما اتفاقية الـ TRIPS فهي تحول دون قيام الفقراء بإنتاج الكثير من الأدوية المحكّرة - محلياً . . . كل هذه المصاعب يرصدها التقرير بالرغم من أن الدول النامية داخل منظمة التجارة العالمية (WTO) تشكل أغلبية مطلقة (100 دولة نامية من أصل 148 دولة عضو بالمنظمة) .

الأخوة الزملاء ، السيدات والسادة ، ،

ربما كانت موضوعات التجارة الدولية - حتى وقت قريب - حكرًا على السلطات التنفيذية والحكومات ، لكننا اليوم نتحمل المسؤولية كاملة في تطوير قوانين التجارة وتسخيرها لصالح الشعوب وذلك بالتحقق من جعل التجارة العالمية حرة عادلة ، ومفيدة لكل الأمم غنيها وفقيرها على حد سواء .

وإذا كانت التجارة تعد واحداً من مفاتيح التنمية والنمو الاقتصادي فإنها بالنسبة للدول النامية لا تساعد على التخفيف من حدة الفقر ما لم تقترن باستمرارية تدفق المساعدات الرسمية للتنمية (ODA) ، وفي هذا الشأن نشعر نحن في الكويت - مواطنين وحكومة - أننا نقوم بدورنا على النحو الواجب إزاء التزامنا بألا تقل نسبة المعونة الخارجية عن 0,7% من الدخل القومي للدولة المانحة بل إن هذه النسبة لا تقل سنوياً عن 3,9% من الدخل المحلي الإجمالي لدولة الكويت تقدم للمشاريع التنموية في حوالي مائة دولة نامية في آسيا وأفريقيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية .

وكما أن التجارة والمعونة رافدان للتنمية في العالم الثالث ، فإن الأمن الغذائي يأتي في البلدان الزراعية قبل تشجيع التجارة في منتجاتها الزراعية ، بمعنى أن مساعدة هذه البلدان على إنتاج وزراعة المحاصيل محلياً بهدف توفير الغذاء للمواطنين يأتي قبل إنتاجها بهدف التصدير ، ومن ثم لا يجب أن يحارب هذا الإنتاج بأسلحة الإغراق الاقتصادي الوافد من الخارج عن طريق سلع زراعية ومواد أولية منافسة رخيصة بسبب مبالغ الدعم الهائلة التي تمنحها الدول الصناعية الغنية لمنتجاتها من المزارعين .

الأخوة الزملاء ، السيدات والسادة ، ،

لعلنا نتفق جميعاً على أن المعونة ، والأمن الغذائي ضلعان في مثلث التنمية المستدامة لا يكتمل إلا بضمان توفير الدواء للشعوب عامة وللفقراء بشكل خاص ونقصد هنا بالدواء المفهوم الواسع للكلمة ، أي الرعاية الصحية بما تتضمنه من أدوية لعلاج الأمراض الوبائية والمعدية وأخرى لعلاج الأمراض غير المعدية إضافة إلى توفير الخدمات التمريضية والاهتمام بالطب الوقائي والوعي الصحي ومياه الشرب النظيفة والمشاريع المشتركة لإنتاج الأدوية للفقراء . ولأن الشعوب المريضة صعب عليها أن تزدهر ، لذلك علينا أن نعي دلالة أرقام الوفيات من ضحايا مرض الإيدز (20 مليون لقوا حتى الآن مصرعهم و 3 مليون في طريقهم هذا العام 2004 إلى الوفاة وأربعة أخماس هؤلاء من الفقراء) كما ولكل من السل والملاريا ضحاياهم التي تقدر بالملايين هذا بخلاف حزمة من الأمراض غير المعدية التي تنتشر بصورة كبيرة بين الفقراء : كأمرض الربو والسرطان والبول السكري وأمراض القلب . . إلخ ومن المفارقات أن الفقراء يدخنون أكثر من الأغنياء وأن العالم قد أنفق على التدخين في العام 2000 ما مقداره 204 مليار دولار وهو ما يعادل أربعة أضعاف حجم المعونات الرسمية السنوية للتنمية .

علينا - أيها السادة - السعي بجدية نحو تفعيل اتفاقية 30 أغسطس 2003 في شأن حقوق الملكية الفكرية TRIPS والتي تتيح حصول البلدان الأكثر فقراً على الأدوية الأساسية بما فيها الأدوية حاملة حقوق الإنتاج Patented أو المحتركة وعلينا تشجيع البحوث الدوائية التي تعمل على إنتاج أدوية الفقراء في مصانع مشتركة (حكومية + قطاع خاص) في البلدان الفقيرة ويقدم لها الدعم لتنتج محلياً وبأساليب وخامات محلية قدر الإمكان (طالما أن شركات الأدوية الرأسمالية سوف تظل تميل إلى التركيز على أمراض الأغنياء حيث أدويتها الأكثر ربحية) .

وعلينا أن نجد السبل والوسائل التشجيعية والتشريعية لوقف هجرة العقول والأطباء من البلدان النامية إلى البلدان الصناعية والمتقدمة ، فليس من المعقول أن يزيد عدد الأطباء من غانا في مدينة نيويورك عن إجمالي عدد الأطباء الغانيين في غانا كلها !! . وهي ليست حالة خاصة ، بل هذا هو حال معظم المهارات الطبية وغير الطبية المهاجرة من العالم الثالث إلى عالم الميسرين والأغنياء .



الوفد البرلماني الكويتي إلى الاجتماع الـ 110 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في مكسيكو سيتي - إبريل 2004 م .

إننا نضم صوتنا - كبرلمانيين - إلى صوت التنفيذيين والمانحين والمؤسسات الدولية المتخصصة ، من أجل عالم تسود فيه بين الجميع مبادئ الحرية والعدالة التكافل والمساواة ، ليس فقط من أجل تجارة عادلة أو تنمية متوازنة فحسب وإنما من أجل أن ترتفع في النهاية راية الحق والخير والسلام ، وينعم الفقراء كالأغنياء - بحقهم في حياة حرة وكريمة .

والسلام عليكم ورحمة الله ، ،